مقابلة

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

ماذا حمل الوفد النيابي إلى بروكسل؟ النزوح ووقف تمويل الأونروا والقرار 1701

شكل ملف النزوح السوري وتداعياته على لبنان وموضوع التهديد بوقف تمويل الاونروا وتأثيراته على الفلسطينيين الموجودين في لبنان، وتنفيذ القرار 1701، وانتخاب رئيس الجمهورية، عناوين الزيارة التي قام بها وفد برلماني لبناني الى بروكسل، التقى خلالها كبار المسؤولين الاوروبيين وبحث معهم سبل الحلول لأكثر من قضية

حذر الوفد النيابي اللبناني الذي ضم رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة والنواب سليم الصايغ وسيمون ابي رميا والياس الخوري خلال لقاءاته من خطورة ملف النزوح على التركيبة اللبنانية، ودعا الاوروبيين الى انتهاج سياسة خلاقة تدعم عودة النازحين الى سوريا وتساعدهم في بلدهم. وتطرق الى الصراع الدائر في المنطقة نتيجة حرب غزة، مكررا الموقف الرسمي اللبناني المرتكز على احترام القرارات الدولية، الى التأكيد على احترام القرار 1701 ووقف الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية. "الامن العام" واكبت المحادثات التي اجراها الوفد والنتائج التي توصل اليها مع رئيسه النائب علامة.

■ ما هي اهمية زيارة برلمانية كهذه وماذا يمكن ان تحقق؟

□ اهمية الزيارة للبرلمان الاوروبي انها فعّلت ما يسمى بالديبلوماسية البرلمانية. فهي اول زيارة رسمية نقوم بها كلجنة شؤون خارجية من اجل ايجاد شبكة تعارف وعلاقات مع البرلمان الاوروبي ومع المفوضية الاوروبية.

■ ما هي العناوين التي طرحت خلال الزيارة وكيف يمكن ان تستثمر داخليا؟

□ العناوين الاساسية التي شكلت اجندتنا كانت موضوع النزوح السوري وتطوراته، ملف تمويل الاونروا والقرارات التي اتخذتها بعض الدول في هذا الشأن، لاسيما وان لبنان يستضيف 450 الف لاجىء من الاخوة الفلسطينيين، اضافة الى الاخوة السوريين الذين يتجاوز عددهم المليونين. وبالتالي اصبحت في لبنان اعداد كبيرة جدا نستضيفها بقدرات محدودة جدا. كذلك بحثنا تطورات الحرب في الجنوب وملف ادراج لبنان في اللائحة الرمادية من الهيئة التي تصنف الدول في هذا الخصوص. ايضا، ناقشنا موضوع استحقاق رئاسة الجمهورية ودعم الجيش اللبناني الذي ينتظر منه ان يلعب دورا كبيرا في المرحلة المقبلة. كذلك كان موضوع التعاون مع صندوق النقد الدولي واهميته، وقد اكدنا التمسك بانجاز الاتفاق مع الصندوق شرط الا يكون على حساب لبنان. كما قدمنا لهم تقريرا مفصلا عن القوانين التي اقرت، وكذلك مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة والتي تحاكي مصلحة لبنان وما يطلبه صندوق النقد الدولي. وركزنا على ان المساعدات يجب ان تكون لمؤسسات الدولة اللبنانية وعبرها، بينما هم يقولون بأن غالبية هذه المساعدات تذهب عبر منظمات المجتمع المدني في انتظار ان تحصل الاصلاحات التي قد تشجع الاتحاد الاوروبي بأن يرفع مستوى المساعدات التي قد تقدم مباشرة الى الدولة اللبنانية. كذلك شكرنا لهم رصد 200 مليون يورو اضافية في الموازنة الاوروبية لدعم المشاريع الاصلاحية البنيوية في لبنان.

■ ماذا يعني ادراج لبنان في اللائحة الرمادية وهل حصلتم على وعود بالعمل على معالجة هذا الملف؟

□ دول عدة كانت ضمن هذه اللائحة وخرجت منها، وثمة دول لا تزال مدرجة فيها. اي دولة يتحول اقتصادها الى اقتصاد "كاش"، تقوم المؤسسة المعنية بالتصنيف، الموجودة في باريس، بعملية التتبع للاموال. هذا التصنيف هو مثابة انذار للدول التي تتعثر لاعادة النظر في نظامها المصرفي واتخاذ اجراءات من شأنها واعادة انتظام الدورة المالية عبر المصارف. لكننا ويا للاسف، وهذا ما شرحناه لهم، نعاني غياب الثقة بالنظام المصرفي من قبل المودعين بسبب الازمة التي حصلت. هناك خطوات معينة تجري بهذا الشأن، وثمة متابعة من حاكم مصرف لبنان بالانابة وسيم منصوري الذي زار باريس وبروكسل في وقت سابق لبحث هذا الملف. لكن هذا القرار قائم وقد يبدأ العمل به في تشرين الاول المقبل، وبالتالي هناك اجراءات على لبنان القيام بها، منها مثلا دمج المصارف واعادة رسملتها وتقويتها واستعادة الثقة بها من قبل المودعين والتعامل بشفافية، لكي نستطيع الخروج من اللائحة الرمادية التي مرت بها الكثير من الدول في العالم.

■ ماذا لمستم لدى المسؤولين الاوروبيين خلال هذه اللقاءات؟

□ ثمة تفاوت في الاجواء، فهناك من لديه اطلاع على الوضع اللبناني من البرلمانيين او حتى المفوضية، وفقا لاختصاص كل طرف وفريق. وهناك من ليس لديه اطلاع ومعرفة بتفاصيل هذا الوضع وطبيعته، لذا كانت هذه الزيارة مناسبة لتوضيح الصورة وشرح الواقع.

■ ما هي النظرة الاوروبية لملف النزوح السوري في لبنان وهل هناك تغيرات في التعاطي عن السابق؟

□ بالنسبة الى موضوع النزوح، ثمة من لا يعتبره اولوية انما يجب ان تكون الاولوية لانتخاب رئيس الجمهورية واعادة تكوين السلطة التنفيذية وتنفيذ القرار 1701، ومن ثم يأتي بعدها البحث في ملف النزوح السوري الذي يسمونه لجوء، وهناك من يتفهم وضع النزوح اكثر. نحن قدمنا خلال كل اللقاءات التي اجريناها تقريرا مفصلا عن واقع النزوح، وهو مثابة تقرير رسمي شرحنا فيه واقع النزوح واثره على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والامني والديموغرافي، وتضمن التقرير ايضا التوصيات التي سبق واعدتها لجنة الشؤون الخارجية بعد دراسة هذا الملف على مدى 15 شهرا. كما اكدنا ان اكثرية النازحين السوريين يتوجهون

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

شملتهم اللقاءات

شملت لقاءات الوفد اللبناني كلا من مفوض سياسة ادارة الازمات والشؤون الانسانية في الاتحاد الاوروبي جانز لينارسيك، رئيس الجمعية العامة للاتحاد من اجل المتوسط النائب القبرصي كوستاس مافريتس، المدير العام لدائرة الشرق الاوسط في الخارجية البلجيكية هيبرت كورمانس، رئيسة لجنة المشرق في البرلمان الاوروبي ايزابيل سانتوس، رئيس لجنة حقوق الانسان في البرلمان ايدو بيلمان واعضاء فريقه البرلماني، النائب كريستوف غريدلر مقرر لبنان في حزب تجدد اوروبا المقرب من الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، المدير العام لمفوضية الجوارغيرت كوبمان، مقرر لجنة الموازنة للبرلمان الاوروبي جوزيه مانويل فرناندي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الاوروبي دايفيد ميكاليستر مع فريق عمله.

دوريا الى وطنهم الام على الرغم من حيازتهم على بطاقة اللجوء من UNHCR، مما يعني ان صفة اللاجىء السياسي تنتفي عنهم بسبب العودة المتكررة الى سوريا، وقد اصبحوا يتمتعون بصفة اللاجىء الاقتصادي بسبب استحصالهم على الدعم المادي من المؤسسات الدولية.

■ هل هناك فهم وتوجه اوروبي موحد لمضمون القرار 1701 وكيف يتم التعاطي معه؟

□ كان هناك تركيز من قبلنا على ان لبنان موحد حول ضرورة تطبيق القرار 1701، مع التشديد على استعادة النقاط الـ13 كحق مكتسب للبنان على قاعدة ما تم ترسيمه وتثبيته عام 1923 وتم التأكيد عليه عام 1949 من خلال اتفاقية الهدنة، وكان هناك تفهم من قبلهم لهذا الموقف. كما قدمنا شرحا حول ما يجري في الجنوب ووجود اكثر من 90 الف نازح لبناني من قرى الجنوب وبلداته، وهؤلاء يهمنا ان يعودوا الى منازلهم ويعيشوا في امان وطمأنينة.

■ ماذا عن موضوع الاونروا وتأثير القرارات الاخيرة بوقف التمويل من قبل بعض الدول وانعكاس ذلك على الفلسطينيين في لبنان؟

□ كان هناك شبه اجماع في اوروبا بأن يتم الحفاظ على هذه المؤسسة التي لا بديل لها، والقليل منهم من ربط استمرار التمويل بنتائج التحقيقات التي تجري، لاسيما وانهم يريدون ان تكون هذه المؤسسة اكثر ضبطا. وبما ان الكل يعترف بأن لا بديل للاونروا، فهناك من يعمل على تأمين التمويل البديل للنقص الذي طرأ بسبب قرارات بعض الدول بتعليق او وقف تمويلها، من خلال زيادة مساهمات بعض الدول التي لا تزال تقدم الدعم والتمويل، وقد تبين ان البعض منهم لا يعرف ما هي اعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وما تقدمه الاونروا لهؤلاء ولا تستطيع القيام به الدولة اللبنانية، وهذا كله تم شرحه وتوضيحه خلال الزيارة.

■ اشرتم الى موضوع انتخاب رئيس الجمهورية، فما الذي طرح خلال الزيارة؟

□ كان سؤالهم: اين اصبحتم في موضوع انتخاب الرئيس؟ الجواب كان من خلال شرح الاليات الدستورية المعتمدة في لبنان، وكذلك المبادرات التي تحصل في هذا المجال، لاسيما مبادرة الرئيس نبيه بري التي دعا فيها الى جلسات تشاور او حوار تليها جلسات متتالية لانتخاب الرئيس، وكيف ان هناك اختلافا في وجهات النظر في تفسير الدستور في لبنان وفهمه. كما شرحنا ما تقوم به اللجنة الخماسية، وما جرى ايضا في باريس وامكان ان تنضم اليها ايران لكي تكون اكثر فعالية. اضافة الى ان ما تقوم به اللجنة الخماسية ليس بعيدا من مبادرة الرئيس بري، لاسيما وان انتخاب الرئيس في لبنان وما نص عليه دستور الطائف، يفرض الية معينة في هذا المجال، ونحن جميعا نعيها ونعمل عليها ليل نهار، علما ان الانتخاب ليس مرتبطا بما يجري في غزة.

■ كلمة اخيرة عن هذه الزيارة وكيفية متابعة نتائجها؟

□ تم الاتفاق على متابعة التواصل مع البرلمان الاوروبي بعد انجاز الانتخابات البرلمانية المقررة لديهم في حزيران المقبل، التي تتضح على ضوء نتائجها صورة وتوجهات البرلمان الجديد، على ان يستكمل التنسيق في ايلول المقبل عبر سفير لبنان في بلجيكا فادي حاج علي الذي واكبنا في هذه الزيارة وكان حاضرا معنا في كل اللقاءات تقريبا.